الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.15
24 January 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية

الدورة الخامسة

جنيف، ٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من الناحية الأخرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع

مشاريع توصيات متفق عليها

١- أحاطت اللجنة علما بوثيقتي الأمانة المعنونتين "تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية" (TD/B/COM.3/34) و"تقرير اجتماع الخبراء المعني بأوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من الناحية الأخرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع" (TD/B/COM.3/31)، اللتين أفادتا كمعلومات أساسية للحوار المتعلق بالسياسات أثناء الدورة.

٢- وسلطت المناقشات التي أجريت في دورة اللجنة الأضواء على التأثير الإيجابي الذي يمكن أن تمارسه الروابط بين الشركات عبر الوطنية من ناحية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية أخرى على النمو

والتـــنمية الوطنيين، وخاصة فيما يتعلق بتدعيم الطاقة الإنتاجية لقطاع مشاريع محلي قوي. وسلمت اللجنة أيضا بأنه لكي يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تقيم هذه الروابط، فإنه ينبغي أن تكون لديها قدرة تنافسية أكـــبر وأن تكون مستعدة لتلبية المعايير المتفق عليها دوليا. وينبغي أن تسهم الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد المحـــلي للبـــلدان النامية عن طريق تطبيق أفضل الممارسات بشأن الروابط مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بالعمل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل الارتفاع بمستواها الإداري والتكنولوجي، وكذلك بـــالدخول في شـــراكات بـــين القطـــاعين العام والخاص للعمل مع الحكومات والشركات الأخرى عبر الوطنية ومؤسسات قطاع الأعمال المحلية بغية إقامة مؤسسات داعمة.

٣- وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن اللجنة تدعو:

١- الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) ضمان وجود اتساق بين سياساتها المتعلقة بتنمية التجارة والاستثمار والمشاريع؛

(ب) توفير بيئة تمكينية لنشاط الأعمال تتسم بسياسات مستقرة بشأن الاقتصاد الكلي؛ وإطار قانوني وتنظـــيمي وضـــريبي سليم؛ وهياكل أساسية مادية كافية، بما في ذلك النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ ووجود رصيد متاح من العمالة المدربة، وخاصة المهارات الهندسية؛

(ج) اســـتهداف الشـــركات عبر الوطنية التي يمكن أن يكون لها تأثير إنمائي إيجابي ورؤية مؤسسية ورسالة تتمثل في تدعيم هذا التأثير؛

(د) النظر في السياسات التي تشجع الشركات عبر الوطنية على تطبيق "أفضل الممارسات" في العمل مـــع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل الارتفاع بالمستوى الإداري والتكنولوجي لهذه المشاريع، بما في ذلك ما يلي:

- بـــرامج تدريـــبية من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية نقل أفضل الممارسات إليها وتدريـــبها على إدارة الجودة الكلية والتحسين المستمر؛ وتزويدها بإمكانية الوصول إلى مراكز الابـــتكار وبرامج التدريب المؤسسي التابعة للشركات عبر الوطنية؛ وإتاحة المهندسين والخبراء الاستشاريين في مجال الإدارة؛ وانتداب موظفين للعمل لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

- تقاســـم المعـــلومات ذات الصلة مثل اتجاهات الأسواق والخطط المستقبلية مع المشاريع الصغيرة والمتوســـطة الحجم؛ والسماح لهذه المشاريع بدعم عمليات الشركات عبر الوطنية خارج البلد

المضيف؛ وتزويد المشاريع المذكورة بفرص إضافية في مجال الأعمال عن طريق المضاهاة في نشاط الأعمال، والوساطة بشأن التحالفات الاستراتيجية، والاشتراك في الأسواق التجارية والمعارض المتنقلة؛

(هـ) تشجيع إقامة حوار هادف ومستمر بين القطاعين العام والخاص بشأن تعزيز البيئة التمكينية لنشاط الأعمال، مثلا عن طريق إنشاء آليات تمثيلية من أجل إجراء مشاورات دورية؛

(و) تشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية إنشاء مؤسسات داعمة على المستويات الملائمة (مثلا مراكز التدريب على المهارات)، يمكن أن تيسر نقل التكنولوجيا وأن تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحقيق القدرة على الابتكار المستمر؛

(ز) وضع سياسات ملائمة تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لجميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تدابير داعمة لمثل هذه المشاريع التي لديها إمكانات للنمو؛

(ح) اعتماد تدابير خاصة لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على أن تصبح مستعدة للدخول في شراكات وذلك بتيسير إمكانية وصولها إلى التكنولوجيا والتمويل، وتحسين المهارات الإدارية؛

(ط) تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تنويع قاعدة زبائنها بغية تجنب الاعتماد المفرط على شريك واحد تجمعها به رابطة ما.

٢- المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) تدعيم بيئة تمكينية بقصد تحسين إمكانية وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الاقتصاد العالمي؛

(ب) إيجاد تنسيق أفضل لبرامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لكي تكون هذه المشاريع أكثر استعدادا للدخول في شراكات؛ وبصورة خاصة إقامة روابط متبادلة بين الأونكتاد والمواقع الموجودة على الشبكة العالمية "ويب" والخاصة بفرادى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة للشركاء الإنمائيين؛

(ج) تحديد أفضل الممارسات عند تشكيل روابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونشر هذه الممارسات؛

(د) النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص ليس فقط من أجل المؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولكن أيضا من أجل تهيئة بيئة تمكينية لنشاط الأعمال وما يلزم من هياكل أساسية مادية وبشرية.

٣- الأونكتاد إلى القيام بما يلي:

(أ) مواصلة جمع ونشر أفضل الممارسات الوطنية التي تحفز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالتعاون مع الفعاليات الأخرى في مجال التنمية، على أن توضع في الحسبان الحالة الخاصة لهذه المشاريع في أقل البلدان نموا؛

(ب) تنظيم حلقات عمل إقليمية بشأن برامج الربط الناجحة التي يمكن تكييفها تبعا للظروف المحلية وإعداد دليل بأفضل الممارسات في هذا المجال؛

(ج) بحث طرق ووسائل النهوض بالروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار برامج المساعدة التقنية القائمة، بما في ذلك عن طريق "برنامج تطوير تنظيم المشاريع" (إمبريتيك: EMPRETEC)، لكي تصبح هذه المشاريع أكثر قدرة على المنافسة؛

(د) إجراء مزيد من البحوث والتحليل بشأن مواضيع معينة، مثل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستعمال الحوافز الاقتصادية وتأثيرها، واستراتيجيات النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتأثير الالتزامات المضطلع بها في إطار منظمة التجارة العالمية على السياسات الوطنية المتعلقة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.